

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٣٢**

الثلاثاء، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد ليتشارتس
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونزاليس
	جنوب أفريقيا	السيدة تايوب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

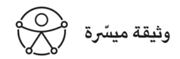
الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2020/70)

2005033 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2020/70)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/146، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/70، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ **كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠** موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حظي مشروع القرار بتأييد ١٣ عضوا، ولم يعترض عليه أي عضو، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور اعتماد القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، ولكنني أشعر بخيبة أمل لأن عضوين من أعضاء المجلس أرادا الامتناع عن التصويت رغم أننا تمكنا من التوصل في السابق إلى اتفاق موحد بشأن اليمن. وأشعر بخيبة أمل بوجه خاصة لأن ذلك حدث بعد مفاوضات مستفيضة هذا الصباح، حيث أعدنا فتح المسودة الزرقاء. بيد إنني أود الإشادة بكم، سيدي الرئيس، وبزملائنا الفرنسيين على ما قدموه من مساعدة في التوصل إلى نص كنا نظن أن الجميع يمكن أن يقبلوه.

وأود أن أوضح قضية أوسع نطاقا. فثمة خطر من أن يصبح حق النقض مجرد أسلوب للتفاوض. فإذا كانت البلدان ستشارك في مفاوضات تفصيلية معنا ثم لا تؤيد النص، فإن ذلك في رأيي ممارسة خداعية. وثمة خطر على مجلس الأمن من هذا النوع من السلوك. وثمة خطر من أنه لن يتمكن من النهوض بمسؤولياته. وأقول مرة أخرى، تسجيلا للموقف، إن النصوص لا يمكن أن تكون دائما توافقية ما لم نكن مستعدين لقبول النص الأقل وضوحا والذي ينطوي على أدنى قاسم مشترك ممكن. ومرة أخرى، إذا فعلنا ذلك فإننا لا نفي بمسؤوليتنا.

لقد تنازل زملاء آخرون حول الطاولة. ونحن نتنازل عن نصنا المثالي عندما نشارك في هذه المفاوضات من أجل جعل مجلس الأمن يتكلم من موقع السلطة. ولذلك يحدوني الأمل في ألا يكون ذلك نذيرا بتحول في الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن. مرة أخرى، وتسجيلا للموقف، فعلى الرغم من عدم تصويت عضوين لصالح القرار، اعتمد القرار وبالتالي يدخل حيز النفاذ.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر المملكة المتحدة على إعداد هذا القرار الهام والحسن التوقيت بطريقة شمولية وشفافة.

صوتت الولايات المتحدة اليوم لصالح القرار ٢٠١١ (٢٠٢٠)، الذي مدد جزاءات المجلس ضد الحوثيين وغيرهم من المسؤولين عن النزاع في اليمن. فهذه الجزاءات تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل سياسي لهذه الحرب وتساعدنا على مساءلة المفسدين. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ هذه الجزاءات بالكامل.

بيد أن الواقع هو أن إحدى الدول الأعضاء لا تزال تتحدى بشكل صارخ التزاماتها بموجب نظام الجزاءات. ويخلص فريق الخبراء المعني باليمن في تقريره السنوي الأخير إلى أن الحوثيين لا يزالون يتلقون أسلحة ”لها خواص تقنية مماثلة لأسلحة مصنوعة في جمهورية إيران الإسلامية“ (S/2020/70، الصفحة ٢). وهذا ليس استنتاجا جديدا. فعلى مدى سنوات، قدم فريق اليمن، إلى جانب فريق الأمم المتحدة لرصد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تقارير عن إطلاق الحوثيين لقذائف تسيارية وطائرات مسيرة بدون طيار إيرانية التصميم. ولم يكتف الحوثيون باستعراض القدرة على إطلاق أسلحة متطورة يصل مداها إلى مئات الكيلومترات داخل المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المجاورة. لقد قامت إيران بتهريب هذه الأسلحة إلى الحوثيين، وانتهكت في هذه العملية حظر الأسلحة المحدد الأهداف الذي فرضه المجلس على الحوثيين، فضلا عن حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس على إيران.

وعلاوة على ذلك، لا تزال انتهاكات إيران مستمرة. وقد ناقشنا، في الأسبوع الماضي، كيف قامت القوات البحرية الأمريكية باعتراض ٣٥٨ صاروخا آخر إيراني الصنع ومكونات أسلحة أخرى من المرجح أنها كانت في طريقها إلى الحوثيين. وكانت الشحنة مثالا آخر على محاولات تهريب منظومة صواريخ سطح – جو إيرانية جديدة أبلغ عنها فريق الخبراء لأول مرة في تقريره النهائي في كانون الثاني/يناير. ولا تواصل إيران تزويد الحوثيين بالأسلحة فحسب، بل إنها تزيد من مدى تطور هذه الأسلحة. إن الأسلحة الإيرانية تقوض بشدة عملية السلام ويجب أن نواجهها على هذا الفعل.

كما يطلب هذا القرار من فريق الخبراء إعداد معلومات عن السلع المتاحة تجاريا التي تجد طريقها إلى القذائف التسيارية، والطائرات المسيرة بدون طيار، والقوارب المتفجرة، وغيرها من الأسلحة. ونأمل أن تساعد هذه المعلومات الدول الأعضاء والشركات الخاصة على توخي مزيد من اليقظة بشأن نقل هذه الأصناف إلى اليمن. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الفريق في جمع هذه المعلومات، التي يمكن أن تعزز في نهاية المطاف تنفيذ الجزاءات.

كما ينتقد القرار بحق الانتهاكات التي يرتكبها الحوثيون ضد الشعب اليمني. لقد أبلغ فريق الخبراء عن حملة مروعة من العنف الجنسي ضد المرأة نظمها الحوثيون. ويدين قرار اليوم هذه الجرائم. كما يطالب المجلس مرة أخرى الحوثيين بالتوقف عن عرقلة عمل الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الأخرى، التي يكتسي عملها أهمية بالغة لإبقاء اليمنيين على قيد الحياة. فالحوثيون يعرضون حياة الشعب اليمني للخطر من خلال المزج بين مصالحهم الخاصة والمساعدات الإنسانية.

وقد ذكر المجلس، لأول مرة، ناقلة النفط العائمة صافر في أحد قراراته. وهذه الإضافة تجسد قلق المجتمع الدولي العميق إزاء احتمال تصدع الناقلة، مما سيسبب كارثة بيئية في البحر الأحمر. ولدى الأمم المتحدة أفرقة جاهزة لفحص الناقلة والمساعدة في إصلاحها، لكن الحوثيين لم يسمحوا لهم بالوصول إلى السفينة. ويوضح قرار اليوم أن الأمم المتحدة بحاجة إلى الوصول إلى الناقلة وأنها بحاجة إلى ذلك الآن.

وأخيرا، تؤيد الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في اليمن. ونشجع الكيانات ذات الصلة على استخدام الإعفاء من الجزاءات عند تقديم المساعدات، حسب الاقتضاء، لكفالة الاضطلاع بعملها الهام امتثالا لجهود مجلس الأمن الرامية إلى التشجيع على إنهاء هذا النزاع. ولذلك، تكرر الولايات المتحدة مرة أخرى تأييدها القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث في المساعدة على التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وندعو الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والعمل على تخفيف حدة التوترات حتى نتمكن من الحفاظ على آفاق السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أرحب باعتماد القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠). لقد تمكنا، بعد دفعة أخيرة، من التوصل إلى حل توفيقي سمح للمجلس بأن يظل متحدا. ولذلك فمن المؤسف للغاية أنه قد تم التخلي عن هذه الوحدة وقت التصويت، نظرا لعدم احتواء القرار الذي اعتمد للتو على عناصر إشكالية وقد ناقشناه بشكل مستفيض من أجل تسوية نقاط الخلاف. وأود أن أذكر بأن قرارات مجلس الأمن تصدر بالتوافق. ويجب أن يقدم كل منا تنازلات ولا يمكن لأحد أن يتوقع الحصول على كل ما يأمل فيه عند الدخول في مفاوضات. هذا هو أساس ممارسة الدبلوماسية وتعددية الأطراف، اللتين ندعمهما وندافع عنهما. فما هو نوع الرسالة التي نبعث بها اليوم إلى شعب اليمن، في الوقت الذي ينبغي أن يكونوا فيه في صميم أعمال المجلس؟

وأشكر المملكة المتحدة على جهودها لضمان اعتماد القرار. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى التفاوض بحسن نية، والتصرف بمسؤولية من أجل الحفاظ على وحدة المجلس، التي ينبغي أن تكون القاعدة وليس الاستثناء.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد إندونيسيا عن سروره لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٥١١ (٢٠٢٠). ونود أن نشكر المملكة المتحدة، القائمة بالصياغة، على عملها ودأبها؛ وأعضاء المجلس الآخرين على مرونتهم والتزامهم.

ومن خلال اتخاذ هذا القرار، نعترف بالحالة على أرض الواقع وبضرورة القيام بشيء حيال ذلك. لقد أظهرنا عدم ارتياحنا لانعدام الثقة بين الطرفين، الأمر الذي يعوق التقدم نحو الحوار. وقد أثبتنا بهذا القرار أن تصاعد العنف في اليمن، والوفيات التي يتعذر تبريرها، والجوع الذي يعاني منه الأطفال والنساء، والتحديات المعقدة التي تواجه العمليات الإنسانية، والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة كلها أمور غير مقبولة.

إن المجلس، مُكلف بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن التحدي المتمثل في إنقاذ الأرواح يقع على عاتقنا؛ وكذلك رصد أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي أثناء الصراع. ووفد بلدي مقتنع تماما بأنه في ظل الظروف الراهنة، تُعد الجزاءات ضرورية لدعم عملية السلام والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لدفع العملية السياسية قدما. وبالنسبة لإندونيسيا، فإن أعمال العنف والعمليات العسكرية تبرر الجزاءات. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُحاسب الذين يعرقلون عملية السلام أو ينتهكون القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، تعرب إندونيسيا عن سرورها لأن أعضاء المجلس تمكنوا من اعتماد القرار، بما يخدم مصالح شعب اليمن على أفضل وجه. ولم يكن هذا لأجل أي منا إطلاقا؛ كان هذا لأجل شعب اليمن. إنه بحاجة إلى أن يعرف أن مجلس الأمن يقف بجانبه، وأن يثق بأننا نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لمعاناته.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لم يكن الاتحاد الروسي في وضع يسمح له بتأييد القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، الذي أعدته المملكة المتحدة، والذي يجدد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني باليمن، لأنه لم تؤخذ كافة شواغلنا في الاعتبار. وخلال المشاورات، عرضنا بوضوح وصراحة موقفنا القائم على المبادئ، وله ما يبرره على النحو الواجب. وقد أوضحنا اعتراضاتنا على مجموعة من الأحكام الواردة في المشروع البريطاني. ولم يتم أخذ عدد من ملاحظاتنا في الاعتبار إلا اليوم، في وقت كانت تثار فيه بالفعل أزمة مفتعلة أخرى في مجلس الأمن. كان من الممكن الاتفاق على كل هذا بهدوء، دون أي تهويل أو عجلة.

وأشدد أيضا على أنه لم تكن هناك وحدة في الأفق خلال مناقشات تقرير فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). غير أن مسائل خلافية أدرجت في مشروع القرار الأولي، ولم تسنح الفرصة للعديد من الوفود للمشاركة على قدم المساواة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى نص متوازن. قولوا لنا، لماذا يجب أن تُبث بذور الفرقة في مجلس الأمن في وقت تتطلب فيه الحالة في اليمن جهودنا المنسقة والجماعية للمساعدة على تيسير التسوية التي ستساعد على إعادة النزاع إلى المسار السياسي، وكفالة الوقف الشامل لإطلاق النار، وإيصال المعونة إلى الشعب اليمني؟

من حسن الحظ أنه قد أمكن تجنب هذا الانقسام، اليوم على الأقل. وإذا ما حدثت أزمة، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد جهود كل من المبعوث الخاص، السيد مارتن غريفيث، والأمم المتحدة. ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما جهود السيد غريفيث. ونشدد مرة أخرى على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي سويا لتحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة. وينبغي ألا نركز على العزلة والضغط أو أن نسعى إلى إلقاء اللوم على الأطراف، بل أن نسعى بصورة مجدية إلى إيجاد سبل لحل الأزمة.

كان الهدف من القرار هو تمديد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء، وليس التنافس بطرح نُهج تتجاوز أهداف القرار. ومما يؤسف له أن ما حدث اليوم يشهد مرة أخرى على أساليب العمل غير البناءة لمقدمي مشروع القرار، التي كان ينبغي أن توجه نحو اعتماد وثيقة قائمة على توافق الآراء، تتيح الاستماع لجميع الأصوات، وليس لصوتنا فقط.

ومرة أخرى، نود أن نشدد على أن آلية القيام بالصياغة تتطلب إعادة النظر بشكل مجد. إن عدم مراعاة شواغلنا أثناء العمل بشأن مشاريع قرارات مجلس الأمن، وغالبا ما يتم تجاهلها ببساطة، يضع في نهاية المطاف مقدمي مشاريع القرارات، لا نحن، في موقف صعب. وإذا كانت هناك رغبة في عدم الإصغاء إلينا أثناء المشاورات أو الاستماع إلى شواغلنا، فإن ذلك سيؤثر على موقفنا حيال التصويت، كما كان الحال اليوم.

ونحن بالتأكيد لا نرغب في تحقيق كل شيء لمجرد مصلحتنا، على عكس ما قد يدعيه البعض. ما نريده هو أن يكون للقرار نص متوازن. بيد أن نهج قبول الأمر على علاته أو رفضه جملة لا يتيح التوصل إلى حل وسط؛ ولا يمكننا الموافقة على هذا النوع من النُهج.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد تفاقمت الحالة على أرض الواقع في اليمن مؤخرا. إن تحقيق تسوية سياسية يواجه تحديات ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية. وبالنظر إلى أن الجزاءات المحددة الأهداف ضد اليمن، وتجديد ولاية فريق الخبراء في اليمن من شأنهما أن يفضيا إلى المضي قدما بالتسوية السياسية للمسألة اليمنية، فإن الصين تؤيد هذا من ناحية المبدأ،

وتعرب عن الأمل في أن يتمكن المجلس من اعتماد التمديد التقني للقرار ذي الصلة.

وخلال الأيام القليلة الماضية، شاركت الصين بنشاط في المشاورات بشأن القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠) واقترحت إدخال تعديلات كثيرة على النص، على أمل أن يعكس أوسع توافق ممكن في الآراء بين أعضاء المجلس، مع تجنب إدخال عوامل معقدة، والحفاظ على وحدة المجلس. ومما يؤسف له أن القرار الذي تم التصويت عليه للتو لم يعالج شواغل الصين. وعلى هذا النحو، لم يسع الصين إلا أن تمتنع عن التصويت للأسباب التالية.

أولا، يتطلب المشروع من فريق الخبراء دراسة ووضع قائمة بالمكونات المتاحة تجاريا، والمستخدمة لتجميع المركبات الجوية غير المأهولة. وهذه الولاية واسعة بشكل مفرط. وقد فرض النص الأخير بعض القيود على الولاية ولكنه ينص بوضوح على أن هذا الطلب لا ينبغي أن يكون له أثر سلبي على الأنشطة التجارية المشروعة. وينبغي لفريق الخبراء أن يتقيد بدقة بولايته وأن يكفل أن يهدف عمله الحد بفعالية من أنشطة الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات وتجنب أي تجاوزات. وينبغي لجميع الأطراف، أولا وقبل كل شيء، الدخول في مناقشات وافية على مستوى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

ثانيا، أجرى المشروع بعض التعديلات غير الضرورية على معايير التعيين. وتشارك الصين في القلق المعرب عنه بشأن تجنيد الأطفال والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في ضوء الحالة الفعلية. غير أن تجنيد الأطفال والعنف الجنسي في حالات النزاع مدرجان بالفعل في القرار الحالي في إطار معايير انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولم تناقش لجنة الجزاءات بشكل كامل القائمة المستقلة لهذين العملين، ولا يتفق هذا مع الممارسة المتبعة في اللجنة. ويساور الصين قلق إزاء التسرع في تعديل معايير التعيين على مستوى مجلس الأمن.

وأخيرا، تود الصين أن تؤكد أن معظم أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، يرغبون في أن يروا انطلاقة مبكرة للعملية السياسية في اليمن. ولا نود أن نرى اليمن يقع في شراك الحالة المعقدة في المنطقة. وينبغي أن تخدم تدابير الجزاءات وعمل لجنة الجزاءات الهدف العام المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية، وأن تكون بناءة بدرجة أكبر، وأن تمنع أي تصعيد آخر للتوترات.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): لو كنا قد أصررنا على اتخاذ قرار في هذا الصباح، لكنا قد فوتنا بالتأكيد الفرصة كي نُظهر للشعب اليمني أننا نقف إلى جانبهم في هذا الوقت العصيب من تاريخهم. وكان من الممكن – بل كان ينبغي – تفادي امتناع عضوين مهمين في المجلس عن التصويت لأن الوضع المثالي كان يتمثل في اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء.

وأود أن أثني على حكمتكم، سيدي الرئيس، في افتتاح أعمالنا بإجراء مشاورات، والتي تنعكس نتيجتها في التصويت على القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠). وأيا كان ما يمكن أن يقوله المرء، فإن تأجيل الجلسة لبضع ساعات قد مكن المجلس من أن يتفوق على نفسه بالتركيز على المسائل الأكثر أهمية، ألا وهي، المضي قدما معا لإيجاد حلول لمن هم بحاجة إلى مثل هذه الحلول.

إن أعمال العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في اليمن يجب أن تتوقف دون مزيد من التأخير. ونرجو أن تواصل بلجيكا، وهي بلد يؤمن بتوافق الآراء، استخدام رئاستها لإلهام عملنا وأفكارنا في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

ترحب بلجيكا باتخاذ القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، الذي يجدد نظام الجزاءات في اليمن. فنظام الجزاءات هذا هو إحدى الأدوات المتاحة لمجلس الأمن للإسهام في إيجاد حل للنزاع في اليمن واستعادة السلام والأمن والاستقرار. ونرحب بالجهود

التي بذلتها المملكة المتحدة وجميع الجهات الفاعلة حول هذه الطاولة للتوصل إلى حل وسط بشأن النص. ومن المهم أن يكون المجلس متحدا بشأن قضية اليمن. وكنا نأمل أيضا في اعتماد القرار بالإجماع.

وعلى الرغم من أن بلجيكا توافق على الإشارة إلى تجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاعات المسلحة بوصفه انتهاكا للقانون الدولي يستوجب العقاب، فقد كنا نأمل أن يتمكن المجلس من الاتفاق على معيار مستقل للمعاقبة على هذا التجنيد أو استخدامه. وسبق أن فعل المجلس ذلك في نظم جزاءات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى المعايير العامة لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والواقع أن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509) يتضمن الكثير من المعلومات التي تم التحقق منها عن أسباب الحالة المزرية للأطفال في النزاع اليمني والتي تتطلب اهتمامنا المستمر.

أخيرا، فيما يتعلق بالإعفاء لأغراض إنسانية على أساس كل حالة على حدة المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار، فإننا نؤيد هدف حماية المساعدة الإنسانية من الآثار غير المقصودة لنظم الجزاءات. بيد أن بلجيكا تؤيد الإعفاءات العامة لأغراض إنسانية، والمكيفة حسب كل نظام من نظم الجزاءات. ولذلك، فإن صياغة النص الوارد في القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠) لا تشكل، في نظرنا، سابقة لنظم الجزاءات الأخرى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر للمملكة المتحدة، القائمة على الصياغة بشأن الملف اليمني، وجميع أعضاء مجلس الأمن على الجهود التي بذلوها للتوصل إلى القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠)، بشأن تجديد نظام الجزاءات في اليمن، والذي نرحب باعتماده.

إن النتائج التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء المعني باليمن تعكس أهمية الدور الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم به لإنهاء المعاناة الإنسانية والآثار المدمرة للحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران على الشعب اليمني منذ أكثر من خمس سنوات، حيث أن الانتهاكات التي تمارسها الميليشيات الحوثية ليست وليدة اللحظة وتتعارض مع مساعي السلام وجهود مجلس الأمن وجهود الأمم المتحدة. بل إن تلك الميليشيات تتهرب من تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم. ولا تزال تلك الميليشيات تستقبل الخبراء الإيرانيين وتتلقى الدعم العسكري والأسلحة من إيران في انتهاك صارخ من قبل تلك الميليشيات والنظام الإيراني لقرارات مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة المستهدف. وكنا نتمنى أن يتضمن هذا القرار لغة واضحة وموقفا حازما من المجلس تجاه هذه الانتهاكات.

وتدين الحكومة اليمنية كافة الانتهاكات والممارسات الحوثية التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنها ما تتعرض له النساء اليمنيات من الاعتقال والاحتجاز التعسفي والنهب والاعتداء الجنسي والضرب والتعذيب وتيسير الاغتصاب في مراكز الاعتقال السرية في مناطق سيطرة تلك الميليشيات. وتدعو الحكومة إلى محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات وإخضاعهم للمساءلة القانونية وإدانة تلك الميليشيات ومحاسبتها عن اختطاف الأطفال من مدارسهم والزج بهم في الصفوف الأولية لجبهات للقتال دون علم أو موافقة أهاليهم، وتشكر فريق الخبراء على الحقائق التي أكدها في تقريره بهذا الصدد (انظر S/2020/70).

أكدنا أمام مجلس الأمن مرارا وتكرارا على ممارسات الميليشيات الحوثية المسلحة بحق المنظمات الإنسانية والعاملين في المجالين الإنساني والإغاثي، من سرقة ونهب وعرقلة توزيع

المساعدات الإنسانية وتحويلها إلى غير مستحقيها واستغلال المعاناة الإنسانية للحصول على مكاسب سياسية. ويتطلب ذلك موقفا حازما لإيقاف تلك الممارسات ومعاقبة مرتكبيها. ونؤكد على أهمية وصول فريق الخبراء إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية لممارسة مهامه المنوطة به حسب قرار مجلس الأمن الذي تم اعتماده للتو.

وتحمّل الحكومة اليمنية الميليشيات الحوثية كل المخاطر التي قد تترتب على تسرب النفط من ناقلة النفط العائمة ''صافر''. ونشدد على أهمية وصول فريق الخبراء الفني التابع للأمم المتحدة لتقييم حالة الناقلة في أسرع وقت ممكن. ونطالب المجلس باتخاذ موقف حازم لتفادي حدوث هذه الكارثة البيئية. ونؤكد هنا مرة أخرى على أهمية وصول الفريق الفني التابع للأمم المتحدة إلى هذه الناقلة قبل حدوث الكارثة البيئية المحتملة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.